

مختصر

ميزان القوى في عملية وضع الميزانية

أفي بن باسط ومومي دهان

مقدمة

وضع الميزانية في إسرائيل عملية تركيزية بصورة خاصة في جميع مراحلها. هذا ما يظهر من تحليل مسيرة اتخاذ القرارات في إسرائيل وبالتحديد من ناحية مكانة كل مؤسسة في مسيرة وضع الميزانية. اختارت إسرائيل في مرحلة إعداد الميزانية وتلخيص مواقف الحكومة منح القوة الإستراتيجية لوزير المالية ورئيس الحكومة وليس الى وزراء الصرف. كما منحت لوزير المالية ورئيس الحكومة مكانة أفضل في تركيب الميزانية من مكانة التعاون مع وزير الصرف (النموذج التعاوني).

تساهم هذه القرارات الكثير في المحافظة على الانضباط الخاص بالميزانية ولكنها تجبي ثمناً - فعدم إشراك الوزارات التي تتركز فيها المعرفة والاختصاصات الكثيرة في المجالات الفرعية من شأنه أن يمس بسلم الأفضليات المحبذة للجمهور وبنجاعة إنتاج الخدمات العامة.

تمتلك الحكومة في مرحلة التشريع قوة مفضلة من تلك التي يمتلكها أعضاء الكنيست، كما منحت وزارة المالية في مرحلة التنفيذ القوة المطلوبة في النموذج المركزي وذلك من اجل الضمان بان تطبيق الميزانية (مع التغييرات) لن ينحرف عن الميزانية التي أقرتها الكنيست.

بدا اختيار العملية التركزية بعد خطة التثبيت (عام 1985) في أعقاب الأزمة الخطيرة المتعلقة بالميزانية في سنوات العقد الضائع (1974-1985). في هذه الفترة بلغ الصرف العام 77% من الإنتاج وبلغ العجز في الميزانية 14% من الإنتاج. وكانت عواقب هذه السياسة على نسبة التضخم والنمو الاقتصادي هدامة. وقد غيرت الحكومة رؤيتها الاقتصادية وسياستها المتعلقة بالميزانية بشكل جذري من اجل علاج أمراض "العقد الضائع". لقد انخفض وزن مصروفات الحكومة من اجل الإنتاج بشكل تدريجي وبلغ اليوم 49% فقط. كما أن العجز في ميزانية القطاع العام في مجمله قد انخفض بدرجة كبيرة إلى مستوى معدله حوالي 4% من الإنتاج خلال السنوات 1989-2004. إن مثل هذه النتائج المثيرة لم تكن لتحدث لو ادرك الحزبان المركزيان أهمية إدارة الميزانية بشكل مسؤول. تسمح التطورات الايجابية في الانضباط المتعلق بالميزانية واستقرارها على المدى الطويل بالفحص مجددا ما إذا كان المستوى التركزى العالى لا يزال مطلوبا لتخطيط وتنفيذ ميزانية الدولة.

ثمة مشكلة خطيرة أخرى هي مستوى الشفافية المتدني في مسيرة وضع الميزانية. تتمحور المشكلة المركزية في المرحلة الأكثر أهمية - النقاش في الحكومة - رغم أن صلاحية إقرار مشروع اقتراح الميزانية الذي يعرض على الكنيست معطاة للحكومة. في نقاشها حول مكونات الميزانية تحصل الحكومة على معطيات قليلة جداً ليست كافية لاتخاذ قرارات حاسمة ومركزية بالنسبة لاقتصاد الدولة. المعطيات الموضوعة على طاولة الكنيست مفصلة جداً. قلة المواد المقدمة للوزراء عن تركيب الميزانية والوقت القصير المخصص لهم لإعداد مواقفهم وبحثها تمس بنجاعة رصد الميزانية وذلك لان المعرفة الأساسية والاختصاصات متوفرة في مكاتب الوزارات التي تقدم الخدمات العامة.

يعرض الكتاب قضايا هامة اضافية لها عواقب على نجاعة تزويد الخدمات العامة وفرص نيل الانضباط المتعلق بالميزانية والتعبير عن سلم افضليات

المجتمع. ثمة دول كثيرة في العالم الغربي تتخبط إزاء الحل المرغوب لهذه القضايا. القضية التي تبرز باستمرار في الاقتصاد الإسرائيلي العام هي قضية الانتقال من تخطيط ميزانية لعام واحد إلى تخطيط ميزانية لعدة سنوات.

قضية أخرى يدرسها الكتاب هي الايجابيات والسلبيات المختلفة في الانتقال من ميزانية حسب وحدات الإنتاج إلى ميزانية حسب النتائج. يرتكز قسم كبير من الميزانية اليوم إلى رصد وحدات الإنتاج لكل وزارة مثل القوى العاملة، المعدات والأجهزة وغير ذلك. وفي مقابل ذلك هناك دول انتقلت، على الأقل جزئياً إلى الإدارة حسب النتائج، أي تخطيط الميزانية حسب غايات مثل انجازات الطلاب في جهاز التربية واقتطاع الموارد المطلوبة لتحصيلها من الأهداف ومن مميزات دالة الإنتاج. عرضنا في الكتاب النظرية الاقتصادية في مجمل قضايا عملية وضع الميزانية وحلنا التجربة الإسرائيلية بايجابياتها وسلبياتها واجرينا المقارنات بين المعايير المتبعة في عملية وضع الميزانية في إسرائيل وتلك المتخذة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

الاستنتاجات الأساسية

يجب تفضيل عملية تركيزية لاتخاذ القرارات وذلك نظراً للأهمية الكبيرة الكافية في المحافظة على الانضباط المالي بخزينة الدولة، وبالتحديد على خلفية تجربة دولة إسرائيل المتعلقة بالتضخم المالي الخطير في الماضي. هذا الاختيار ينسجم مع المتعارف عليه في غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في مرحلة إعداد الميزانية من المفضل إبقاء القوة الإستراتيجية كما هي عليها لدى وزير المالية ورئيس الحكومة مقارنة مع وزراء الصرف. ولكن من المناسب أن يدمج في هذا النموذج عوامل مميزة تعاونية، كما هو متبع لدى غالبية دول OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). إن استغلال أفضلية المعلومات المتوفرة لدى وزارات الصرف بشأن مطالب الجمهور ودالة

إنتاج الخدمات المسؤولة عنها هذه الوزارات سيحسن نجاعة تخصيص الموارد في الميزانية ونجاعة إنتاج الخدمات العامة.

تشكل تجزئة عملية اتخاذ القرارات الحكومية إلى مرحلتين صيغة للنموذج التركيبي الذي يشمل مكونات تعاونية. في المرحلة الأولى يتم تحديد كل مشمولات الميزانية - الصرف، الضرائب والعجز. في هذه المرحلة المكانية المفضلة لرئيس الحكومة ووزير المالية في اتخاذ القرارات وفق الصيغة القائمة اليوم. وبعد تحديد المشمولات يتخذ القرار بصدد تركيب الميزانية بطريقة تعزز تدخل وزراء الصرف في تحديد هذا التركيب. إن تجزئة العملية إلى مرحلتين، مع تغيير توازن القوى بين المرحلتين المختلفتين في نفس الوقت، ستمكن من نيل الانضباط المتعلق بالميزانية مع اختيار سلم الأفضليات الذي سيزيد الرفاه الاجتماعي إلى الحد الأعلى ويساهم في إنتاج ناجع للخدمات العامة.

إن تطبيق التوصية الأخيرة تقتضي أيضا تغييرات تنظيمية في الوزارات الحكومية. منذ سنوات الثمانينيات كلما تعززت مكانة وزارة المالية كلما ضعفت مكانة وزارات الصرف، وفي أعقاب ذلك تدنت هبة هذه الوزارات وتضاءلت قدرتها على تجنيد طاقة بشرية من الدرجة الأولى كما أن تدهور استقرار الحكم في العقد الأخير قلص قوة الجذب لدى وزارات الصرف. إن تحسين عملية رصد الميزانية بين الوزارات وبين الخطط المختلفة يستلزم زيادة قوة الجذب لدى الوزارات. هذه العملية ستحدث تدريجياً وفي نفس الوقت مع توسيع صلاحيات الوزارات. يجب أن يأتي توسيع الصلاحيات في نفس الوقت الذي تلقى فيه على الوزارات مسؤولية تزويد الخدمات المكلفة بها وذلك ضمن إطار الميزانية التي أقرتها الحكومة.

صلاحيات الكنيست المتعلقة بإقرار قانون الميزانية والقيود المفروضة على التشريع الخاص تنسجم مع العملية المركزية لوضع الميزانية، وهي مشابهة للمتعارف عليه في غالبية دول OECD. إلى جانب ذلك من المهم تحسين وتعميق رقابة الكنيست على الميزانية.

التوصيات المفصلة

التوصيات معروضة وفق صيغة فصول العمل في الكتاب:

أ – موازين القوى في عملية وضع الميزانية

1. نقاشات الحكومة حول الميزانية

- أ. تبدأ سلسلة النقاشات في الحكومة حول الميزانية في 1 نيسان وتنتهي عشية رأس السنة العبرية.
- ب. المواد الخاصة بكل نقاش حول الميزانية تسلم للمشاركين مسبقاً وقبل أسبوعين.
- ج. النقاش الأول في الحكومة: وزير المالية ووزراء تنفيذ مختارين يعرضون أمام الحكومة تحليلاً بشأن الرصد ومقدار وسائل الإنتاج وعملية الإنتاج في وزاراتهم في السنة الماضية.
- د. تعقد اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في أعقاب هذا النقاش جلسة يقدم فيها وزير المالية والمستشار الاقتصادي للحكومة اقتراحاتهم حول سلم الافضليات (بدرجة تفصيل على مستوى عناقيد) للسنة القريبة.
- هـ. النقاش حول سلم الافضليات يكون محددًا بحدود الأهداف المالية التي قررتها الحكومة (انظر التفاصيل في الفصل ج أدناه: نظام الأهداف المالية في إسرائيل).
- و. النقاش الثاني في الحكومة: التصويت على اقتراح وزير المالية بشأن سلم الافضليات بدرجة تفصيل على مستوى عناقيد (مثل التربية، الصحة، الرفاه والأمن).
- ز. النقاش الثالث في الحكومة: يعرض المستشار الاقتصادي للحكومة تقييماً ماكرو-اقتصادياً وتوقعات بشأن النمو الاقتصادي. تقرر الحكومة إقامة "شعبة المستشار الاقتصادي للحكومة" في مكتب رئيس الحكومة (لمزيد من التفاصيل انظر ملحق المستشار الاقتصادي للحكومة). يقوم قسم الأبحاث في بنك إسرائيل بإشغال الوظيفة المذكورة الى حين إقامة هذه الشعبة.

ح. النقاش الرابع في الحكومة: يقدم وزير المالية للحكومة اقتراح الميزانية حسب الوزارات الحكومية ويقدم المستشار الاقتصادي للحكومة وجهة نظره بشأن اقتراح الميزانية وفي ختام النقاش تصوت الحكومة على اقتراح وزير المالية.

ط. توضع ميزانية الدولة على طاولة الكنيست في موعدٍ لا يتعدى نهاية شهر تشرين الأول.

ي. إن عدم إقرار ميزانية الدولة في نهاية شهر كانون الأول سيؤدي إلى حل الكنيست فوراً وإلى إجراء انتخابات جديدة.

2. بناء ميزانية الدولة

أ. يحدد وزير المالية بعد النقاش الثاني سقف الصرف للوزارات الحكومية ويطلب منها اقتراحات وتحاليل لخطط جديدة.

ب. يشرك وزير المالية الوزارات في إعداد الأوراق الانتقالية للسنة المالية القادمة. تلخيص أوراق الانتقال لكل بند في الميزانية، أي التغييرات التي أدخلت على بنود الميزانية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية، التشريع، الاتفاقات الملزمة، قرارات الحكومة، والملخصات والاستنتاجات المتعلقة بالميزانية - يوقع عليها المسؤول عن البند الخاص بالميزانية في الوزارة ذات الشأن ونائب المسؤول عن الميزانيات.

ج. إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن ملخص أوراق الانتقال، تعرض الخلافات لحسمها من قبل المدير العام للوزارة والمسؤول عن الميزانيات، وإذا ما تعذر الاتفاق فإن وزير المالية هو الذي يقرر ملخص أوراق الانتقال وذلك بعد التشاور مع الوزير المسؤول عن البند الخاص بالميزانية.

د. يعالج المستشار الاقتصادي للحكومة بنود الصرف المسؤول عنها وزير المالية وبنود الدخل وذلك بدلاً من المدير العام للوزارة. وإلى حين إقامة شعبة المستشار الاقتصادي للحكومة يعالج هذه الأمور مدير قسم

- الأبحاث في بنك إسرائيل بدلاً من المدير العام للوزارة، ومدير بنك إسرائيل بدلاً عن الوزير المسؤول عن البند الخاص في الميزانية.
- ه. يقام في كل وزارة صرف قسم ميزانيات وظيفته بناء اقتراح الميزانية. توفر الموارد لإقامة هذا القسم من ميزانية وزارة الصرف.
- و. تقدم وزارة المالية والوزارة ذات الشأن اقتراحات للتعديل (زيادات وتنزيلات) في كل واحد من مكاتب الصرف ويكون ذلك خاضعاً لسقف الصرف الذي تم تحديده.
- ز. ينظم جهاز للتفاوض الثنائي بين وزارة الصرف ووزارة المالية على كل مستويات الموظفين. يتم التفاوض الثنائي حول القضايا الخلافية بين وزير المالية ووزير الصرف.
- ح. تستمر المباحثات بين وزارات الصرف ووزارة المالية شهراً على الأقل.

3. التخفيض التدريجي في عدد الأنظمة الخاصة بالميزانية

- أ. يقسم كل بند في الميزانية (من منزلتين) إلى مجالات عمل (من 4 منازل) حسب أهداف الصرف، وبموجب ما تحدده وزارة المالية والوزارة ذات الشأن.
- ب. يقسم كل مجال عمل إلى خطط تنفيذ (من 6 منازل) حسب التصنيف الاقتصادي للصرف: أجور، مشتريات، دعم، دفعات نقل، استثمار، اشتراكات، واحتياطي لارتفاع الأسعار - وذلك حسبما تحدده وزارة المالية والوزارة ذات الشأن.
- ج. تكون كل خطة تنفيذ مفصلة في المستوى المعروف اليوم كأنظمة (من 8 منازل) حسب ما تحدده الوزارة ذات الشأن فقط. تكون خطة العمل المفصلة واضحة للجمهور عبر موقع الانترنت الخاص بالوزارة.
- د. يجب أن يقر نقل ميزانية من بند إلى آخر ومن مجال إلى آخر ومن مشروع إلى آخر من قبل وزارة المالية، كما يجري اليوم، وفي الحالات التي يحددها القانون. يجب أن تقر ذلك لجنة المالية التابعة للكنيست.

ويجب على وزارة المالية أن تشرح بالتفصيل خطياً الأسباب في حالة عدم إقرارها نقل ميزانية من بند إلى آخر ومن مجال عمل إلى آخر ومن مشروع إلى آخر. ويجوز للوزير المسؤول عن البند الخاص بالميزانية أن يعرض الخلاف على رئيس الحكومة لحسم المسألة.

هـ. تقوم بنقل الميزانية من نظام إلى آخر الوزارة ذات الشأن ويجب كتابة تقرير بذلك للمحاسب المسؤول عن الأجر. يجوز لمحاسب الوزارة في حالات شاذة أن يشترط تنفيذ التغيير بمصادقة وزير المالية. ولا يجوز لوزير المالية نقل صلاحياته المتعلقة بمنع تنفيذ تغييرات كهذه من قبل الوزارة.

و. تعرض الميزانية المفصلة على مستوى أنظمة على الجمهور في موقع الانترنت الخاص بالوزارة المختصة كما يعرض في موقع الانترنت الخاص بالوزارة المختصة تنفيذ الميزانية، بعد الصرف، على مستوى أنظمة.

ز. يجب تخفيض عدد الخطط بشكل تدريجي على مدار خمس سنوات، بحيث لا يزيد عدد الخطط عن 500 خطة بعد خمس سنوات من يوم بدء تفعيل خطة الإصلاح.

ب - هل يجب إلغاء قانون التسويات؟

- أ. السماح باستخدام قانون التسويات في أوقات الأزمة الاقتصادية التي تعرف بأنها تراجع متوقع في الإنتاج للفرد في السنة المالية القريبة.
- ب. لا يجوز أن يشمل قانون التسويات في جميع الأحوال، وفي أوقات الأزمة أيضاً، اقتراحات ليس لها أهمية مباشرة خاصة بالميزانية.

ج - نظام الأهداف المالية الخاصة بالميزانية في إسرائيل (Fiscal rules).

- أ. يكون تحديد هدف لزيادة الصرف (باستثناء الفائدة) على مدى سنوات محددة. ويكون هدف الصرف خاضعاً لسقف العجز المتعلق بالميزانية

בנסיבה 3% إنتاج. ويتم إقرار النسبة المعينة لهدف زيادة الصرف وفق مفهوم الحكومة الاقتصادي والاجتماعي.

ب. في الدول ذات نظام الحكم الائتلافي، مثل الدنمارك وهولندا، الأهداف المالية الخاصة بالخرينة والعجز والديون منصوص عليها في الاتفاق الائتلافي الذي يوقع عليه بعد الانتخابات وقبل تشكيل الحكومة. ويحدد الاتفاق الائتلافي الخطوط المرسومة لمشمولات الميزانية على مدى الفترة الائتلافية. الحكومة تقرر دراسة الصيغة التي ترسم منذ بداية الدورة الخطة لتطوير مشمولات الميزانية خلالها.

د - شفافية ميزانية الدولة

- أ. تقام في مكتب رئيس الحكومة شعبة المستشار الاقتصادي للحكومة ويترأسها المستشار الاقتصادي للحكومة. سيساهم قسم من مهامه في تحسين الشفافية في إدارة السياسة الاقتصادية (لمزيد من التفاصيل حول مهامه وصلاحياته انظر البند ح في التوصيات: المستشار الاقتصادي للحكومة).
- ب. يجب أن يكون كل اقتراح تبادر إليه وزارة المالية وتعرضه على الحكومة مرفقاً بعرض التكلفة أو التوفير في الميزانية الذي تتوقعه.
- ج. يجب إجراء التمييز بين الخطط القائمة والخطط الجديدة في عرض وثائق الميزانية.
- د. تقدم وزارة المالية للحكومة قبل جلسة النقاش الثالث مجموعة الجداول الواردة دائماً في كتاب أسس الميزانية بنفس الصيغة وبنفس التفاصيل التي تقدم للكنيست ولكن مع إضافة التعديل التالي: تشمل الأعمدة في الجداول اقتراح الميزانية التي نفذت في السنة السابقة والميزانية الأصلية للسنة السابقة وميزانية التغييرات في السنة السابقة وتقديرات الصرف في السنة الجارية واقتراح الميزانية للسنة القادمة.

- وفيما يلي قائمة الجداول التي يجب تقديمها للحكومة:
- جدول اقتراح الميزانية لسنة الميزانية.
- جدول توقعات المدخولات والقروض لسنة الميزانية.
- جدول تقديرات التحسينات الضريبية لسنة الميزانية.
- جدول ميزانية المشاريع الصناعية والتجارية لسنة الميزانية.
- جدول العجز في الميزانية وتمويله لسنة الميزانية إضافة إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- التفصيل في الجدول يجب أن يكون بشكل يمكن من حساب العجز حسب البنود الظاهرة في الجدول نفسه.
- جدول المصرفيات غير الصافي حسب التصنيف الاقتصادي لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول المدخولات والقروض لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة السابقة وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول الرقم القياسي للقوى العاملة لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة السابقة وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول المصرفيات غير الصافي حسب التصنيف الاقتصادي لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول المصرفيات غير الصافي حسب وزارات الصرف لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول المصرفيات غير الصافي حسب وزارات الصرف لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.

- جدول تسديد الديون لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.
- جدول تسديد الفوائد لسنة الميزانية مضافاً إلى تقديرات تنفيذ الميزانية في السنة الماضية وتنفيذ الميزانية في السنة التي سبقتها.

يعرض الشرح المرفق مع الجداول في الدفاتر الزرقاء المقدمة للكنيست في جميع مكاتب الحكومة بصيغة وقالب موحدين. الشرح يشمل تحليل النتائج التي تحققت في مجالات فعاليات الوزارة ذات الشأن، مقارنة مع الأهداف التي وضعت في السنوات السابقة. ويكرس مكان واسع لوصف أهداف المصروفات الجديدة.

٥. تنشر وزارة المالية على الحكومة والجمهور كل فصل كل التلخيصات والاستنتاجات المقررة خلال السنة بين العاملين في قسم الميزانيات وبين وزارات الصرف بصدد مصروفات الوزارات (التلخيصات المقررة المتعلقة بالميزانية).
- و. الصرف الشهري لميزانية الحكومة بعد التنفيذ ينشر حسب الوزارات الحكومية (وليس حسب العناقيد كما هو متعارف عليه اليوم).

٥ - هل يجب الانتقال إلى ميزانية لعدة سنوات؟

- أ. لا للانتقال إلى ميزانية لعدة سنوات.
- ب. إلغاء الميزانية لعدة سنوات في صيغتها الحالية.
- ج. بدلا من ذلك إعداد تكهنين (واقعي وحذر) حول المتغيرات الرئيسية المالية المتعلقة بالخرينة في أفق يمتد خمس سنوات. هذه التكهانات يعدها المستشار الاقتصادي للحكومة وتقدم للحكومة مع ميزانية الدولة.
- د. في الدول التي يوجد فيها نظام حكم ائتلافي، مثل الدانمارك وهولندا، ذكرت الأهداف المالية المتعلقة بالخرينة والخاصة بالصرف، العجز

- والديون في الاتفاق الائتلافي الذي وقع بعد الانتخابات فورا وقبل تشكيل الحكومة. ويحدد الاتفاق الائتلافي الخطوط المرسومة لمشمولات الميزانية لكل الفترة الائتلافية. ويقترح دراسة الصيغة التي ترسم في بداية الدورة الخطة لتطوير مشمولات الميزانية خلالها.
- هـ. تحسين القواعد ذات الصلة بنقل فائض الميزانية من سنة إلى سنة بحيث ترسخ هذه القواعد الجديدة في قانون أسس الميزانية.
- و. تحديد تعريف الفائض الملزم في قانون أسس الميزانية.
- ز. يحدد في قانون أسس الميزانية موعد نقل فائض الميزانية إلى وزارات الصرف.
- ح. إلغاء بنود الاحتياطي في بنود وزارات الصرف التي ليست احتياطي عام أو احتياطي للغلاء وارتفاع الأسعار.

و - هل يجب الانتقال إلى تسجيل ميزانية الدولة على أساس تراكمي؟
عدم الانتقال إلى تسجيل حساباتي على أساس تراكمي.

ز - هل يجب الانتقال إلى ميزانية حسب النتائج؟

1. عدد الأنظمة الخاصة بالميزانية

تقرر الحكومة تقليص عدد الأنظمة الخاصة بالميزانية وفق المقياس الذي تمت صياغته في الفصل أ (موازن القوى في عملية وضع الميزانية) البند 3.

2. ميزانية حسب النتائج

- أ. لا للانتقال إلى ميزانية حسب النتائج.
- ب. زيادة وزن الإدارة حسب النتائج في عملية وضع الميزانية في إسرائيل. في كل مبادرة لخطة جديدة أو لإلغاء خطة قائمة يلزم المبادر (وزارة الصرف أو وزارة المالية) بإعداد مذكرة سياسية مشروحة جيداً تقدم إجابات على الأسئلة الثلاثة التالية: ما هو هدف الخطة؟ كيف تنوي

وزارة الصرف تحقيق أهداف الخطة؟ ما هي التكلفة في الميزانية المطلوبة لذلك؟

- ج. إجراء تقييم للخطط الحالية مرة كل عدة سنوات لدراسة نجاعتها وضرورتها. ويقوم معهد البحث الاقتصادي بإجراء هذه التقييمات.
- د. تستطيع الحكومة التوجه إلى معهد للبحث الاقتصادي للحصول على تقييم لهذه الخطط في المجال الاقتصادي-الاجتماعي.

ح - المستشار الاقتصادي للحكومة

أ. تقام شعبة في مكتب رئيس الحكومة التي تعمل في مجال الاستشارة في التخطيط وفي البحث الاقتصادي (فيما يلي المستشار الاقتصادي للحكومة).

- ب. يتأسس هذه الشعبة المستشار الاقتصادي للحكومة وتكون له مكانة دستورية مثل محافظ بنك إسرائيل.
- ج. مهام المستشار الاقتصادي للحكومة:

1. إعداد اقتراح سلم الافضليات في ميزانية الدولة على مستوى العناقيد (مثل التربية والتعليم, الصحة, الرفاه الاجتماعي والأمن). ويتم بحث هذا الاقتراح مع اقتراح وزارة المالية في اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في النقاش الذي يسبق النقاش الثاني في الحكومة.
2. إعداد التكهّن الماكرو-اقتصادي الملزم لتخطيط ميزانية الدولة.
3. إعداد وجهة نظر حول اقتراح السياسة الاقتصادية لوزارة المالية في مجالات الميزانية، فرض الضرائب والتغييرات البنوية. توزع وجهة النظر هذه على الوزراء مع اقتراح المالية ويتم نشرها للجمهور.
4. تقدير تكلفة وفائدة كل الاقتراحات للفعاليات الجديدة المتعلقة بالميزانية والتغييرات البنوية المركزية (حسب اختياره أو حسب طلب الحكومة) والاستثمارات في البنية التحتية.

5. كتابة كراسة "الميزانية الوطنية" التي تقدم للحكومة والكنيست.
6. تحديد قواعد تسجيل الفعاليات الخاصة بالميزانية.
7. البحث الاقتصادي في مجالات نشاطه.

تقرر الحكومة أن يستمر محافظ بنك إسرائيل بالقيام بدور المستشار الاقتصادي للحكومة وذلك إلى حين إقامة شعبة المستشار الاقتصادي للحكومة كما هو محدد في القانون الحالي لبنك إسرائيل. قسم الأبحاث في بنك إسرائيل يكونه مسؤولاً بشكل مؤقت عن إعداد التكهات الماكرو-اقتصادية التي تستخدم في تخطيط الميزانية.

د. مجالات نشاط المستشار الاقتصادي للحكومة:

1. الميزانية وفرض الضرائب.
2. الخدمات العامة مثل التربية والصحة.
3. العمل والرفاه الاجتماعي.
4. البنية التحتية وجودة البيئة.
5. النمو الاقتصادي، الثروة البشرية والتكنولوجيا.
6. مبنى الأسواق والضبط.

هـ. تعيين المستشار الاقتصادي للحكومة:

1. يتم تعيين المستشار الاقتصادي للحكومة من قبل الحكومة وبناء على توصية رئيس الحكومة، لمدة خمس سنوات.
2. يجب أن يكون المستشار الاقتصادي للحكومة خبير اقتصاد رفيع المستوى مهنياً.
3. تكون الحكومة قادرة على إقالة المستشار الاقتصادي للحكومة من منصبه وذلك حسب المعايير التي حددها القانون بشأن إقالة محافظ بنك إسرائيل من منصبه.

4. יحدد القانون مكانة المستشار الاقتصادي للحكومة، استقلالته ووظائفه.

و. المستخدمون والميزانية:

1. يتم تشغيل 15 اقتصادي في شعبة المستشار الاقتصادي للحكومة ومساعدى باحثين وأفراد طاقم إداري.
2. تكون شعبة المستشار قسما من مكتب رئيس الحكومة ويمول نشاطها من ميزانية المكتب.